**A**



**CWS/7/8**

**الأصل: بالإنكليزية**

**التاريخ: 14 مايو 2019**

# اللجنة المعنية بمعايير الويبو

الدورة السابعة

**جنيف، من 1 إلى 5 يوليو 2019**

نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن استخدام مكاتب الملكية الفكرية لأدوات تعريف المودعين

*وثيقة من إعداد المكتب الدولي*

## مقدمة

1. وافقت اللجنة المعنية بمعايير الويبو (لجنة المعايير) في دورتها السادسة في عام 2018 على استبيان بشأن استخدام مكاتب الملكية الفكرية لأدوات تعريف المودعين. وقد طلبت من الأمانة إصدار تعميم يدعو مكاتب الملكية الفكرية للمشاركة في الدراسة الاستقصائية بشأن أدوات التعريف. (انظر الفقرتين 169 و170 من الوثيقة CWS/6/34).
2. وأصدرت الأمانة في نوفمبر 2018 التعميم C.CWS.110 تطلب فيه مكاتب الملكية الفكرية أن تعين ممثلين عنها للمشاركة في الدراسة الاستقصائية.

## نتائج الدراسة الاستقصائية

1. أُجريت هذه الدراسة الاستقصائية من ديسمبر 2018 إلى مارس 2019 باستخدام الاستبيان الذي وافقت عليه لجنة المعايير. ورد على التعميم تسعة وثلاثون مكتبًا بطلب رابط الدراسة الاستقصائية. وقدم ثلاثة وعشرون مكتبًا ردودًا على هذه الدراسة الاستقصائية. وقام المكتب الدولي للويبو بتحليل الردود وأعد التقرير التالي لتنظر فيه لجنة المعايير. وتُتاح الردود الفردية والجماعية حرفيًا على الرابط التالي: [https://www.wipo.int/edocs/mdocs/classifications/ar/cws\_7/cws\_7\_8-related1.zip].
2. وتناول الاستبيان قضايا بشأن استخدام مكاتب الملكية الفكرية لأدوات تعريف أسماء المودعين. ويتضمن أسئلة حول المزايا والعيوب الملموسة لأدوات التعريف، وكيفية تخصيص مكاتب الملكية الفكرية لأدوات التعريف، والخطط المستقبلية لتلك المكاتب من أجل استخدام أدوات التعريف.
3. وشاركت المكاتب 23 التالية في الدراسة الاستقصائية:

أستراليا

كندا

سويسرا

الصين

كولومبيا

كوستاريكا

جمهورية التشيك

ألمانيا

جمهورية الدومنيكان

إستونيا

إسبانيا

المملكة المتحدة

كرواتيا

إيطاليا

اليابان

جمهورية كوريا

جمهورية مولدوفا

نيوزيلندا

الاتحاد الروسي

السويد

سلوفاكيا

أوكرانيا

الولايات المتحدة الامريكية

1. ويعرض التقرير ملخص الردود على الاستبيان. وقد أُعيد في هذا التقرير صياغة بعض التعليقات من الردود الأصلية لأغراض الترجمة والاختصار والتوضيح والاتساق. وأي ابتعاد عن معنى التعليق الأصلي فهو ليس مقصودا. ويتكون الاستبيان من ثلاثة أجزاء ويرد أدناه ملخص لكل جزء.
2. وردّ 20 مكتبا من المكاتب المستجوَبة على الأسئلة الواردة في الجزء ألف فيما يتعلق بالمكاتب التي تستخدم أدوات التعريف أو تعتزم استخدامها. وردّت أربعة مكاتب (كندا وكوستاريكا وجمهورية الدومنيكان والولايات المتحدة) على الأسئلة الواردة في الجزء باء فيما يتعلق بالمكاتب التي لا تستخدم أدوات التعريف. وردّ مكتب واحد على الأسئلة في كلا الجزأين.

#### الجزء ألف – أدوات التعريف

1. يحتوي الجزء الأول من الدراسة الاستقصائية على أسئلة حول استخدام مكاتب الملكية الفكرية لأدوات التعريف أو اعتزامها استخدامها . وتبين الردود أن معظم المكاتب ترى أن المزايا الرئيسية لأدوات التعريف هي:
* الإدارة الفعالة لمعلومات المودع (95 في المائة)؛
* وسهولة تغيير معلومات المودع في جميع السجلات المعنية في وقت واحد (85 في المائة).

واختار ما يقل عن ثلث مكاتب الملكية الفكرية التي أجرت الدراسة الاستقصائية ردودا أخرى. ومع ذلك، تبين طائفة من الردود، بما في ذلك خيارات الرد الستة، أن مكاتب الملكية الفكرية عمومًا ترى أنه من المحتمل أن يكون لاستخدام أدوات تعريف المودعين العديد من المزايا الملموسة.

1. وبالنسبة للمزايا الملموسة التي سيستفيد منها المودعون ومستخدمو معلومات البراءات، كانت ردود مكاتب الملكية الفكرية أكثر تنوعًا، حيث كان أهمها ما يلي:
* تجميع صيغ متعددة لاسم المودع في اسم موحد من أجل تلافي اللبس الناجم عن عدم الاتساق (79 في المائة)
* إحصاءات دقيقة عن مودعي البراءات ومالكيها (68 في المائة)
* عدم الحاجة لتكرار إدخال (المودعين) نفس المعلومات (63 في المائة)

ووافق ما بين ربع وثلث مكاتب الملكية الفكرية على المزايا المدرجة الأخرى التي سيستفيد منها المودعين، مع إتاحة أربعة خيارات رد إضافية.

1. وصرح ثلث المكاتب فقط التي ردت على الاستبيان أنها تنشر أو تنوي نشر أدوات تعريف المودعين التي تستخدمها أو تعنزم استخدامها. وعلى الرغم من أن هذا يعني أن عددًا كبيرًا من المكاتب تتيح أدوات التعريف للجمهور أو ستتيحها في المستقبل، فإنه يدل أيضًا على أن ثلثي المكاتب لا تنوي أن تنشر أدوات التعريف الخاصة بها. وقد يشير ذلك إلى احتمال وجود صعوبات في التعاون بين المكاتب بشأن استخدام أدوات التعريف. وبدلاً من ذلك، قد يشير ذلك ببساطة إلى أن أدوات التعريف التي تستخدمها هذه المكاتب حاليًا لا تصلح للنشر (مثل جواز السفر أو أرقام المعرف الضريبي)، في حين قد يكون نشر أنواع أخرى من أدوات التعريف مفتوحا على اعتبار أنها معدة لتتاح للجمهور. أو قد يشير ذلك إلى أن مكاتب الملكية الفكرية لم تقرر بعد ما إذا كانت ستنشر أدوات التعريف المُخطط استخدامها في المستقبل. وأدرجت بعض المكاتب لائحة الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات العامة كدافع وراء عدم النشر، بينما أشارت مكاتب أخرى إلى أن أدوات التعريف مخصصة فقط للأغراض الداخلية في مكتب الملكية الفكرية. وللأسف، لا يميز السؤال بين أدوات التعريف قيد الاستخدام وتلك المخطط استخدامها، مما يصعب من مهمة تحديد أسباب إحجام بعض المكاتب عن النشر.
2. وبالنسبة للمكاتب التي تنشر أو تعتزم نشر أدوات التعريف، ستُتاح هذه الأدوات في الجريدة الرسمية أو البوابات الإلكترونية أو أنظمة الإيداع الإلكتروني.
3. ولا يعتزم ما يقارب ثلثي مكاتب الملكية الفكرية (63 في المائة) لإدراج أدوات التعريف في البيانات التي تتبادلها مع المكاتب الأخرى. في حين يتخلل الشك نسبة إضافية (20 في المائة) من المكاتب حول ما إذا كانت ستتبادل أدوات التعريف مع المكاتب الأخرى، لتبقى 16 في المائة فقط من المكاتب هي التي أدرجت أدوات التعريف أو تخطط لإدراجها في عملية تبادل البيانات. وعلى غرار ما ذكر، قد يخلق هذا الأمر صعوبات أمام المكاتب للتعاون في استخدام أدوات التعريف. ومع ذلك، عبر مكتبان على الأقل في التعليقات عن استعدادهما للنظر في تبادل أدوات التعريف في المستقبل.
4. وأشار حوالي 60 في المائة من مكاتب الملكية الفكرية إلى أنها تستخدم أو تخطط لاستخدام الرموز التي خصصتها إدارة وطنية كأدوات تعريف، بينما يخطط 20 في المائة منها فقط لاستخدام الرموز التي خصصتها إدارة دولية مثل الويبو. ومن بين 40 في المائة من المكاتب التي وضعت علامة على خيار "نهج أخرى"، غالبا ما أشارت في تعليقاتها إلى سجلات الدولة أو مصالح التعريف كمصدرين تعتمدهما في أدوات التعريف.
5. وذكرت المكاتب أنها تستخدم مجموعة متنوعة من الآليات لضمان أن يكون لكل مودع أداة تعريف فريدة واحدة فقط. وتشمل أدوات التعريف تلك: استخدام بطاقات التعريف الشخصية الحكومية متطابقة الاسم والعنوان، أو استخدام أرقام تسجيل الشركة أو الرخصة، أو استخدام المعرفات الضريبية. وأشار العديد من المكاتب المستجوَبة أيضًا إلى أنهم لا يتحققون من أدوات التعريف المتعددة المخصصة لشخص واحد أو شركة واحدة.
6. وفيما يتعلق بنوع المعلومات التي تطلبها مكاتب الملكية الفكرية من المودعين على المستوى الوطني لتخصيص أدوات التعريف، كانت الردود الأكثر شيوعًا هي: التسجيل في سجل الكيانات القانونية (42 في المائة)، والرقم الضريبي (26 في المائة)، والبريد الإلكتروني (21 في المائة)، ورقم جواز السفر ( 10 في المائة). وتستخدم بعض المكاتب أيضًا عددًا من أنواع المعلومات الأخرى لتخصيص أدوات التعريف، مثل الأسماء والعناوين وأرقام التعريف الشخصية. وبالنسبة للمودعين الأجانب، تستخدم المكاتب مصادر المعلومات تلك بنفس الوتيرة، باستثناء سجل الكيانات القانونية (13 في المائة).
7. ورأى 63 في المائة من مكاتب الملكية الفكرية أن وضع أداة تعريف عالمية هي الحل المرغوب فيه للمشكل المتعلق باسم المودع، في حين عبرت 5 في المائة من المكاتب الأخرى أنها غير واثقة من الأمر. ومع ذلك، فهذا يعني أن ما يقارب ثلث المكاتب (32 في المائة) لا يرون في وضع أداة تعريف عالمية أمرا مرغوبا فيه. ومن بين التعليقات المقدمة، أشارت مكاتب الملكية الفكرية إلى أنها غير واثقة من كيفية استخدام أداة التعريف العالمية المحتمل وضعها وعدد المكاتب التي ستعتمدها، مما يحد من معلوماتها بشأن دعم وضع أداة تعريف عالمية. وفيما يتعلق بكيفية تنفيذ أداة التعريف العالمية، اقترحت بعض المكاتب وضع مخطط يمكن المكاتب من الإشارة إلى أدوات التعريف الوطنية التي تستخدمها بالفعل. واقترح مكتبان أن تضع الويبو أدوات التعريف العالمية وتديرها فيما يتعلق بطلبات معاهدة البراءات أو نظام مدريد. وإذا ما اُعتمدت أدوات التعريف العالمية، فقد أشار 11 مكتبًا إلى أنها ستستخدم كلا أداتي التعريف العالمية والوطنية. وأشارت ثلاثة مكاتب إلى أنها ستنتقل على الأرجح من استخدام أدوات التعريف الوطنية إلى استخدام أدوات التعريف العالمية. وأشارت أربعة مكاتب إلى عدم استطاعتها تحديد النهج الذي ستتخذه نظرا لشح المعلومات المتاحة في الوقت الحالي عن أدوات التعريف العالمية.

#### الجزء باء – عدم استخدام أداة تعريف

1. كانت الردود متدنية في هذا الجزء من الدراسة الاستقصائية، حيث أُجيب على السؤالين 8 و9 فقط 5 مرات لكل منهما. ويعكس هذا احتمالية استخدام معظم المكاتب المشاركة في الدراسة الاستقصائية شكلاً من أشكال أدوات التعريف، كما هو مبين في عدد الردود المقدمة في القسم الأول. ومع ذلك، من الصعب التيقن تمامًا من هذا الأمر لعدم طرح سؤال صريح بهذا الشأن في الدراسة الاستقصائية.
2. وبالنسبة للمكاتب التي لا تنوي استخدام أدوات التعريف، قالت ثلاثة مكاتب إن السبب هو عدم جاهزية أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها لدعم أدوات تعريف المودعين. وقال مكتب واحد (الولايات المتحدة) ببساطة أنه لا يطلب من المودعين تقديم أدوات التعريف دون مزيد من التوضيح. وكنهج بديل لاستخدام أدوات التعريف، قال مكتب واحد (كرواتيا) إنه يستخدم عمليات البحث عن البيانات بالإضافة إلى مراجعتها وتصحيحها يدويا من أجل معالجة البيانات االتي أُدخلت مرتين بشأن نفس مالك البراءة، بينما قال مكتب آخر (جمهورية الدومنيكان) إنه يستخدم تقارير إحصائية للكشف عن المشكلات وحلها.
3. وكعوائق أو تعقيدات قانونية تتعلق باستخدام أدوات التعريف، عبرت المكاتب عن العديد من المشكلات التي تواجهها. وتطلب بعض المكاتب (الولايات المتحدة الامريكية وكندا) قانونياً اسم المودع وعنوانه فقط، ويجب أن تقبل المعلومات التي تزود لها. وأُشير إلى قواعد الخصوصية المتعلقة بالتعامل مع البيانات الشخصية كتعقيد آخر محتمل. واُقترحت تعقيدات أخرى تتعلق بضمان تقديم المستخدمين معلومات صحيحة وبالحصول على أدوات تعريف الأجانب.

#### الجزء جيم – جهود التوحيد

1. كانت معدلات الردود على هذا الجزء من الدراسة الاستقصائية مرتفعة للغاية، حيث بلغ متوسطها حوالي 20 رد على كل سؤال.
2. فيما يتعلق بالخيارات التي ستعتمدها مكاتب الملكية الفكرية لإجراء مزيد من التحقيق، أشارت ثلاثة أرباع (75 في المائة) إلى أن استخدام أدوات التعريف يمثل لها أولوية عالية، في حين مثلت لمكتبين فقط (كرواتيا والولايات المتحدة) أولوية متدنية. وهذا يدل على دعم مكاتب الملكية الفكرية بشكل كبير فكرة إجراء تحقيق بشأن استخدام أدوات التعريف. ولم يحظ خيار آخر بدعم أكثر من نصف المكاتب المستجوَبة. واعتبر ما يقارب نصف المكاتب أن استخدام المودعين لأسماء تقييسية أو موحدة أولوية متوسطة أو عالية، في حين اعتبر النصف الآخر أولئك العنصرين ذات أولوية متدنية. وحظي استخدام قواميس أسماء أصحاب البراءات بأدنى دعم، حيث اعتبرتها سبعة مكاتب فقط ذات أولوية متوسطة ولم تعتبرها أي منها ذات أولوية عالية.
3. وفيما يتعلق بالنتائج التي يود المكتب أن تحققها فرقة العمل المعنية بتوحيد الأسماء التابعة للجنة المعايير، كان الرد الأكثر شيوعًا هي تقديم مجموعة من التوصيات للمكاتب أو المودعين بشأن استخدام أدوات التعريف أو توحيد الأسماء (45 في المائة من الردود). وكان الخيار الآخر الذي اُقترح هو إنشاء قاعدة بيانات موحدة تضم الأشخاص وتعريفهم القانوني (45 في المائة من الردود)، غالباً لأغراض تخزين أدوات التعريف العالمية. وشملت الاقتراحات الأخرى تحديد الحالات التي يلزم فيها أن يتوفر المودعون على أدوات تعريف (الولايات المتحدة الأمريكية)، وتوضيح كيفية إتاحة المعلومات مثل عناوين المودعين (السويد)، وتبادل خوارزميات حاسوبية لتوحيد الأسماء (أوكرانيا).
4. وفيما يتعلق بما ينبغي أن تركّز عليه جهود التوحيد، لم تذهب الأغلبية لأي رد، حيث فضلت ستة من 17 مكتباً (35 في المائة) التركيز على كل من الأنظمة الداخلية لمكاتب الملكية الفكرية وقواعد البيانات الخارجية الخاصة بأدوات التعريف. وفضلت أربعة مكاتب (أستراليا وكندا وكولومبيا وإيطاليا) التركيز فقط على النظام الخارجي، بينما فضلت ثلاثة مكاتب (إسبانيا واليابان ونيوزيلاندا) التركيز على الأنظمة الداخلية لمكاتب الملكية الفكرية. وأعربت ثلاثة مكاتب (أوكرانيا وجمهورية الدومنيكان والولايات المتحدة الأمريكية) عن عدم توفرها على أي خيار. واقترح واحد من مكاتب الملكية الفكرية (أوكرانيا) معالجة المشكلة التي تواجه مجموعات مختلفة من المودعين (المحليون والأجانب والمودعون السابقون والمودعون المستقبليون) وفقًا لأولويات مكاتب الملكية الفكرية.
5. وفيما يتعلق باالسؤال 12، الجزء (أ) والجزء (ب): بشأن الخوارزميات الحاسوبية التي تستخدمها المكاتب أو تعتزم استخدامها لتقييس أو توحيد أسماء المودعين، عبّر ثلث المكاتب المستجوَبة عن استخدامهم خوارزمية حاسوبية، بينما عبر الثلث عن عدم استخدام أي خوارزمية حاسوبية، وثلث آخر لم يكن واثقا من الأمر. وبالنسبة لأولئك الذين يستخدمون الخوارزميات: تقوم أربعة مكاتب بتحديد الأسماء يديويا بعد الاطلاع على البيانات الإضافية (من البيانات تأكيد المودع للنتيجة المتوصل إليها)؛ وقال مكتبان إنهما يستخدمان البحث التقريبي لتحديد الأسماء؛ ويقوم مكتب واحد بتقييس العناوين البريدية؛ ويستخدم مكتب واحد تقنية تقييس الأسماء (بالاستعاضة عن المسافة الفاصلة وعلامات الترقيم، إلخ)؛ ويقوم مكتب واحد بالتحق من الأسماء مقارنة بقواعد البيانات الخارجية لاحتمال تطابق الأسماء.
6. وحول ما إذا كان ينبغي لجهود التوحيد مواءمة جميع النُهج المختلفة من أجل تبادل البيانات، قال 13 مكتباً من 19 مكتب مستجوب (حوالي 70 في المائة) أن هذا الأمر سيكون مثاليا. ولم تكن المكاتب المستجوَبة الأخرى واثقة من كون هذا الأمر سيكون مفيدا. ولاحظت ثلاثة مكاتب (كندا والمملكة المتحدة وأوكرانيا) أن توحيد الأسماء يتسم بالكثير من التباين وينبغي التركيز على تطوير أدوات التعريف وتقاسمها بدلاً من ذلك.

إنّ لجنة المعايير مدعوة إلى:

(أ) الإحاطة علما بمحتويات هذه الوثيقة؛

(ب) وأن تطلب إلى المكتب الدولي إعداد ونشر التقرير فضلا عن الردود الفردية والجماعية على الموقع الإلكتروني للويبو.

[نهاية الوثيقة]